



الاستثمار في المرأة والفتاة

يعتبر تحقيق المساواة بين الجنسين هدف في حد ذاته. وهو كذلك شرط في بناء مجتمعات أكثر أمناً وازدهاراً وتعلماً. ويستفيد المجتمع بأكمله عندما تُمكن المرأة وتشجع على المشاركة.. وهذا هو السبيل الوحيد لكي نواجه التحديات العملاقة التي تواجه عالمنا - من تلك المتعلقة بحل النزاعات وبناء السلام إلى مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب ("الإيدز") وتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية الأخرى.

- الأمين العام للأمم المتحدة بان كي - مون، في كلمته أمام الجمعية العامة

أدركت الدول الأعضاء أن المساواة بين الجنسين عامل أساسي في تحقيق أولويات الأمم المتحدة المتعلقة بالأمن والسلام وحقوق الإنسان والتنمية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وخلال العقود القليلة الماضية، حثت الاتفاقيات الموقع عليها في مؤتمرات واجتماعات الأمم المتحدة - بما في ذلك منهاج عمل بيجين وتوافق آراء مونتهري ونتائج القمة العالمية ٢٠٠٥ - المنظمات الدولية والإقليمية على توفير الموارد الكافية للبرامج التي تعزز تمكين المرأة كأولوية في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية. ومن أجل تركيز الاهتمام على الإنجازات التي تم تحقيقها والثغرات الموجودة في تمويل تمكين المرأة، تقرر أن يكون شعار اليوم العالمي للمرأة لعام ٢٠٠٨ هو الاستثمار في المرأة والفتاة.

الوضع الراهن

- تشكل المرأة ٦٤% من مجموع الـ ٨٦٧ مليون نسمة في العالم اليوم، الذين لا يستطيعون القراءة، حسب تقديرات البنك الدولي. وتشكل الفتيات الأغلبية بين ١١٣ مليون طفل تتراوح أعمارهم بين سن ٦ سنوات و ١١ سنة ممن لا يتلقون تعليماً. كما تشير أحد الأبحاث إلى أن الفتيات تشكلن ٦٠% من مجموع الشباب الذين لا يتلقون تعليماً.
- في الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٦، ركزت ٨,٥ مليار دولار في المتوسط من أصل المعونة الثنائية المقدمة من القطاعات والمقدرة بـ ٢٦ مليار دولار على المساواة بين الجنسين، بحسب ما أشارت إليه لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وخصص معظم التمويل للقطاعات الاجتماعية، خاصة قطاعي الصحة والتعليم، بينما لم يتم تخصيص إلا مبالغ محدودة لدعم وتشجيع المساواة بين الجنسين في مجالات مثل الزراعة والهياكل الأساسية أو التمويل.
- يضاعف الاستثمار في المرأة والفتاة من الإنتاجية والفعالية والتنمية الاقتصادية المستدامة. وتحصل المرأة المتعلمة على قسط أوفر من الفرص الاقتصادية وتشارك بشمولية أكبر في الحياة الاجتماعية.
- تتجه المرأة المتعلمة إلى إنجاب أطفال أقل عدداً وأكثر صحة، يكون أكثر حظاً في الحصول على التعليم. ويزيد التعليم من قدرة المرأة والفتاة على حماية أنفسهن من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب ("الإيدز").
- تساهم المرأة مساهمة واسعة النطاق في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية. وحصول المرأة على فرص التعليم والوصول إلى الموارد والمشاركة في العملية السياسية لا يحسن نوعية حياتها فحسب، ولكنه يقوي أيضاً اقتصادات مجتمعاتها.
- حسب تقديرات البنك الدولي، يؤدي أي ارتفاع بنسبة ١% في عدد النساء اللواتي يكملن تعليمهن الثانوي إلى ارتفاع بنسبة 0.3% في متوسط دخل الفرد.

- تعتبر المرأة المتعلمة التي تتمتع بصحة جيدة أكثر قدرة على مباشرة نشاطات إنتاجية وكسب دخل أعلى. ويوفر الاستثمار في المرأة، وهي الرعاية الأساسية للأجيال القادمة، عائدات تدوم لعقود.
- للمرأة الأكثر تعليماً قدرة أكبر على الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة والفرص التي تتيحها التغيرات الاقتصادية. ويزيد إعطاء فرصة أكبر للمرأة في الحصول على الأراضي والقروض وموارد أخرى، في زيادة رفاهها ورفاه أسرتها ومجتمعها ويحد من مخاطر الفقر.
- ضعف إمكانية المرأة في الحصول على القروض والأراضي والرعاية الصحية والتدريب على استخدام التكنولوجيات الجديدة، وقلة فرص التعليم والعمل المتاحة لها بالمقارنة مع الرجل، وتهميشها في ما يتعلق بصنع القرارات، كلها عوامل لا تؤثر على المرأة وأسرتهما فحسب، بل إنها تضر بتطوير رأس المال البشري ومشاركة القوة العاملة.
- تشكل المرأة أغلبية العاملين في الوظائف المنخفضة الدخل والمناصب الدنيا والوظائف ذات الدوام الجزئي والأعمال التعاقدية التي توفر فرصاً محدودة لتغطية متطلبات الضمان الاجتماعي. كما أنها تتقاضى عادة دخلاً يقل عما يتقاضاه الرجل بنسبة ٢٠% إلى ٣٠% أقل مقابل القيام بنفس النوع من العمل. ويعتبر خلق فرص العمل والتدريب والاستهداف الاتماني، خاصة بالنسبة للشركات الصغرى والمتوسطة التي تعتمد كثيراً على العمل اليدوي، عوامل أساسية لتسهيل توظيف المرأة. وفي حين تساهم المرأة بثلاثي عدد ساعات العمل في العالم، فهي لا تتقاضى إلا عُشر الدخل ولا تمتلك إلا قرابة ١% من الممتلكات على صعيد العالم.

الفرص الضائعة

- في إفريقيا، تؤدي محدودية فرص التعليم والعمل للمرأة إلى خفض متوسط دخل الفرد بنسبة ٠,٨%. ولو تحقق هذا النمو، لكانت اقتصادات البلدان الإفريقية قد تضاعفت خلال السنوات الثلاثين الماضية.
- تحسر منطقة آسيا والمحيط الهادئ ٤٢ إلى ٤٧ مليار دولار سنوياً بسبب القيود المفروضة على حصول المرأة على فرص العمل، بالإضافة إلى خسارة ١٦ إلى ٣٠ مليار دولار بسبب التفاوت في التعليم بين الجنسين، حسب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.
- قد تحسر البلدان التي تفشل في القضاء على أوجه التفاوت بين الجنسين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي قبل ٢٠١٥ - وهو هدف رئيسي من الأهداف الإنمائية للألفية - بين ٠,١ و ٠,٣% من نسبة نمو الدخل الفردي.

عملية الميزنة المراعية للمنظور الجنساني

يركز تحليل الميزنة المراعية للمنظور الجنساني - بعيداً عن أوراق الموازنة - على تقييم ما إذا كان للإيرادات والتفقات الحالية أثر على النساء مختلف منه على الرجال. ولا يعني هذا إعداد ميزانيات منفصلة للمرأة، كما أنها لا تهدف فقط إلى الرفع من مصادر التمويل المخصصة لبرامج للمرأة فقط. ولكنها تساعد الحكومات على فهم كيف يمكنها تعديل أولوياتها وإعادة تخصيص الموارد استجابة لالتزاماتها في ما يتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين والتقدم في قضايا المرأة. وخلال العقد الأخير، أطلقت أكثر من ٥٠ دولة مبادرات ميزنة مراعية للمنظور الجنساني، بما في ذلك أستراليا وبوليفيا ومصر والمكسيك ونيبال والسنغال وإسبانيا وتراينا.

(<http://www.un.org/womenwatch/daw/csw/csw52/OfficialDocuments.html>).

- تؤثر الطرق التي تتبعها البلدان في توليد وإنفاق الإيرادات بشكل مختلف على النساء والفتيات منها على الرجال والفتيان. وقد أدت الدراسات المعمقة للنفقات الحكومية من وجهة نظر جنسانية إلى إيجاد عدد أكبر من البرامج المخصصة للمرأة والميزنات المراعية للمنظور الجنساني.
- مع مشاركة المجتمع المدني، فقد تم تطبيق مراجعات شفافة للنفقات تربط بين الأموال المخصصة للأهداف الإنمائية وتأثيراتها على الفقراء، خاصة النساء منهم.
- رصد ومتابعة مدى دمج المنظورات الجنسانية في الميزنات الوطنية وتنفيذ الاستثمارات.

- تضطلع الوزارات والمكاتب الممولة تمويلًا جيدًا، التي تركز على تقدم المرأة، بدور حيوي في إدارة التمويل العام، بما في ذلك مشاركة وزارات المالية والتخطيط لإصدار الميزانيات الوطنية. كما أن الشراكة مع المنظمات النسائية التي تتمتع بخبرات ميدانية كبيرة، قد أثرت عملية تصميم وتطوير هذه السياسات والاستراتيجيات.

المضي قدما

- يُقدَّر بأن البلدان منخفضة الدخل ستحتاج إلى ٢٣,٨ مليار دولار سنوياً لتحقيق أحد الأهداف الإنمائية للألفية، الذي يركز على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بحلول عام ٢٠١٥، مما سيترجم إلى الرفع من متوسط الدخل الفردي بنسبة تتراوح بين ٧ دولارات و ١٣ دولار سنوياً من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٥، لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.
- ستسهم زيادة الموارد المخصصة من أجل تمكين المرأة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك تلك الخاصة بالتعليم وصحة الأم وفيات الأطفال وتعميم التعليم الابتدائي وغيرها.
- سيتطلب هذا زيادة حصة المساعدات الإنمائية الرسمية الموجهة تحديداً نحو المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. كما أن تدفقات رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة تمتلك القدرة على زيادة التمويل لبرامج المرأة إذا تم إتباع سياسات وأنظمة سليمة.
- ودعا توافق آراء مونتييري إلى خلق استثمارات مراعية للمنظور الجنساني في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، مشدداً على أهمية برامج التمويل البالغ الصغر وخطط الائتمانات.
- زيادة مشاركة المرأة في صنع القرار على الصعيدين الاقتصادي والمالي أمر أساسي لتحقيق التقدم نحو تمكين المرأة.
- تعتبر المرأة عامل تغيير حاسم في التنمية والقضاء على الفقر. إلا أنها لا تزال غير ممثلة تمثيلاً كافياً، خاصة في مجالات كالتجارة والهياكل الأساسية والتمويل. ويكون هذا الوضع ناتجاً عن القوالب النمطية الجنسانية وانعدام الفرص والأطر المؤسسية والقانونية التي تميز ضد المرأة. ويجب وضع أو تعزيز أهداف وغايات محددة وحصص مشرعة وإجراءات مؤقتة خاصة.
- تكمن إحدى الخطوات الأساسية نحو زيادة مشاركة المرأة في الإدارة الاقتصادية أن تقوم المؤسسات المالية والمصارف ووكالات التنمية الثنائية والهيئات الإقليمية والدولية بإدماج المنظورات الجنسانية وصوت المرأة في جميع عمليات صياغة السياسات الاقتصادية.

تقدم المرأة هو تقدم للجميع.

- قرار الجمعية العامة رقم ١/٦٠

تم توفير المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من مكتب المستشارية الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة (OSAGI)، إلا إذا تم النص على غير ذلك.

صادر عن إدارة الأمم المتحدة لشؤون الإعلام - DPI-٢٤٩٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨.